

لهمنا بما هو آت :

قادة ١ - لتعديل بنص البند (٢) من نظام "بنك التسليف الزراعى المصرى" النسخ الآتى :

بند ٢ - ليكون غرض الشركة العمليات الآتى ذكرها :

أولاً - عمليات لأجل قصير لا يتجاوز أربعة عشر شهرا بضمانة حق الأتيار الزارذ فى المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ وبالشروط المقررة فيه أو برون حاصلات .

(أ) تقديم سلفيات للجمعيات التعاونية الخاضعة للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ولصغار المزارعين ومتوسطهم لتفقات الزراعة والحصاد .

(ب) بيع الأسمدة والبذور لأجل لجميع المزارعين على السواء .

(ج) تقديم سلفيات على الحاصلات للجمعيات التعاونية سالفه الذكر ولصغار المزارعين .

ثانياً - عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين سنين .

(أ) تقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والمنشآت .

(ب) تقديم سلفيات لإصلاح الأراضي الزراعية بواسطة حفر المساق والترخ والمصارف .

ثالثاً - علينا الأخوال الاستثنائية يكون هذان النوعان من السلفيات مقصودين على صغار الملاك أو جماعاتهم . وعلى الجمعيات التعاونية المشار إليها المساعدة على تكوينها وانتشارها ؛

رابعاً - عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين سنة .

خامساً - تقديم سلفيات لاستقلال وإصلاح الأراضي التى يمكن أن تخضعها أعمال الري والصرف العامة ؛

سادساً - تمويل المنشآت التى تشمل لتفقت الزراعة بغرض مساعدة على إيجاد هذه المنشآت وانتشارها .

سابعاً - بيع الأسمدة والبذور تقدا .

لوتكون السلفيات لأجل يزيد على أربعة عشر شهرا - هذا ما يتعلق من هذه السلفيات بجماعات صغار ملاك الأراضي الزراعية وبالجمعيات التعاونية - مضمونة بتسجيل رهن عقارى له الدرجة الأولى إلا إذا قرر مجلس الإدارة بصفة استثنائية غير ذلك وكان الفرق بين قيمة العقار المرهون وبلغ الزهن الأول يستحق بتسجيل رهن ثان ؛

لوعلى وجه العموم يقوم البنك بكل ما يتصل بالذات أو بواسطة بالتسليف الزراعى ؛

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٩

بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٨-١٩٣٩

لأخىن قاروق الأول ملك قاصر

لأخىر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرنا ؛

قادة ١ - ليفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٨-١٩٣٩ القسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" الفرع ٢ "قسم المرافق القروية" الباب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد اضافى قدره ٦٠٠٠ جنيه (ستة آلاف جنيه) لإنشاء قرية جديدة بناحية رسيق بمركز أبى حمص بمديرية البحيرة ؛

لويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفودات الميزانية العامة ؛

قادة ٢ - لطفى وزيرى المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

قاسم بأن يبضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشرفى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى عايدى فى ٢٣ صفر سنة ١٣٥٨ (١٣ أبريل سنة ١٩٣٩)

قاروق

بإمارة حضرة صاحب الجلالة

وزير الصحة العمومية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
 كاهد كاهود أحمد شاهر محمد كاهود

لهرسوم

بتعديل البندين ٢ و ٢٥ من نظام "بنك التسليف الزراعى المصرى"

لأخىن قاروق الأول ملك قاصر

لبعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٢٥ يولى سنة ١٩٣١ بتأسيس شركة مساهمة تدعى "بنك التسليف الزراعى المصرى" ؛

لوعلى قرار الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة فى يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٣٩ ؛

لويشاء على ما عرضت علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛